العدد التاسع والعشرون

المحور : الهوية والانتماء ومعايير العلاقات بين الأفراد والأمم

الأمة والانتماء والمشروع : الأبعاد التاريخية والعلاقات بالأديان والأمَم

رضوان السيد *

- I -

ظهور الأمة ومشروعها

عندما نريد تجاوز البُعْد اللغوي إلى البُعْد المفهومي لمفرد الأمة في الإسلام الأول، يتّجه النظر مباشرةً إلى البُعْدَين الرئيسين أو المستويين الرئيسين للمفرد والمصطلح: المستوى الديني الدعوي العامّ الذي أعلنت عنه سورةُ الأنبياء: 92 في قوله تعالى: (إنّ هذه أمتُكم أُمة واحدةً وأنا ربُّكم فاعبدون). والمستوى السياسي التاريخي الذي أعلنت عنه "صحيفة المدينة"، والذي افتتحه رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالنصّ: "هذا كتابٌ من محمد النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، بين المؤمنين والمسلمين من قُريش ويثرب، ومَنْ تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم: أنهم أُمّة واحدةٌ من دون الناس...".

إنّ الملاحظ أنّ سورةَ الأنبياءِ مكّية، ولذا فإنّ الجماعة التي يتوجَّهُ إليها هذا الإعلان هي جماعةٌ دينيةٌ دعويةٌ ومهدويةٌ، لا تنفردُ بدارٍ، وليست لها أهدافٌ سياسيةٌ محدَّدة، والآية بالفعل لا تطالبُها إلّا بأمرٍ واحدٍ هو التوحُّدُ في عبادة الله عز وجلّ. ويدلُّ على أنّ المقصودَ بها أمة محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنّ السورة تذكر قصص الأنبياء المختلفة ودعوتهم الواحدة (وحدانية الله وعبادته)؛ وتُفصِّل على الخصوص في قصة إبراهيم أبي الأنبياء مع بني قومه، لتختتم ذلك القصص بدعوة **أمتنا** إلى التوحد في عبادة الله، وآياتُ السورة الأخيرة هي جدالٌ مع المُشركين؛ أي خصوم دعوة التوحيد؛ ولذا فإنّ مفهوم **الأمة** (هذه) غير زمانيٍّ ولا مكاني، وإنما هي الأمة التي ورثت الدين الواحد، ويكونُ عليها أن تُخلص فيه وله وتقوم عليه. والأُفُقُ أُفُقٌ مستقبليٌّ ومهدويٌّ؛ فالنظر هنا ليس إلى العدد الضئيل الحاضر بمكة آنذاك، ولا إلى الأوضاع السيئة التي اضطرتهم للهجرة إلى الحبشة ثم إلى يثرب؛ بل إلى هذا التوحُّد في إخلاص الوجه لله، والذي يقترن مباشرةً بمفرداتٍ مهدويةٍ كبرى أيضاً من مثل: **الإظهار**: (ليُظهره على الدين كلّه) (في سُوَر الصف، والفتح، والتوبة)، والتمكين (في سورة النور)، والوعد (النور أيضاً)، و**الاستخلاف** و**التوريث** (سورة الأعراف، وسورة النور). ويستحقُّ هذان المفردان الأخيران نظرةً أطول؛ لأنّ المسلمين اعتبروا أنّ الخطّة الإلهية إنما تُنفَّذُ من خلالهم؛ فقد أورثهم الله سبحانه وتعالى

النبوة؛ لأنّ محمداً ـ صلى الله عليه وسلم ـ هو أول الأنبياء من ولد إسماعيل، كما أنه استخلفهم على النبوة والدعوة والدين باعتبار أنّ الدين الذي أنزل على محمد آخر الأديان، ومحمد آخر الأنبياء، وأمته آخر الأمم. وهذا الأمر -أي أمْر التوريث والاستخلاف- هو اصطفاءٌ واختيارٌ إلهيان؛ لكنه أيضاً ابتلاءٌ واختبارٌ؛ أي أنهما يُصبحان مَنوطين بالاستحقاق. فالنبوة إنما سُلبت من قومٍ وعُهد بها إلى أمةٍ أخرى؛ لأنهم استأثروا بها، أو لم يقوموا بحقّها، والذين اصطفاهُم الله أو استبدلهم بالآخرين يكونُ عليهم أن يستحقّوا النعمة: (يعبدونني لا يشركون بي شيئا) (سورة النور: 55). ففي مقابل التوحُّد في الإيمان، والعمل الخالص لوجه الله، يأتي الإظهارُ والتمكين، وتكونون أُمّة الله جَلّ وعلا. ومقتضى ذلك -أو مقتضى الإظهار والتمكين بعد التوريث والاستخلاف- مُخالفة نهج الذين انحرفوا وضلّوا، بالإصرار على ثلاثة أمورٍ: عدم الاغترار بالقوة والتربُّب: (ولا يتخذ بعضُنا بعضاً أرباباً من دون الله)، والتنافُس في إنجاز الخيرِ العامّ للبشرية (فاستبِقوا الخيرات)، وأن يجري الإصرار على النهج الذي طلبه عزّ وجلّ من بني الإنسان: وهو التعارُف: (يا أيها الناسُ إنّا خلقْناكم من ذكرٍ وأنثى وجعلْناكم شعوباً وقبائل لتَعارفوا). وبهذه الأمور الثلاثة -إذا تحققت أو اتجهت للتحقق- يمكن لهم أن يكونوا "شهداء على الناس"، كما تقرر الآيات القرآنية للأمة الموعودة.

لقد تجلَّى هذا الإدراك العميق للمستوى الأول(مستوى الأمة الداعية والمستخلَفة)، والصادر مباشرةً عن تعقُّل وفهم الرسالة القرآنية في أعمال كُتّاب السيرة النبوية، وكُتّاب التاريخ الإسلامي؛ فكتّاب السيرة النبوية منذ الزُهري (124هـ)، وابن إسحاق(151هـ) يقسمون "السيرة" إلى ثلاثة أقسام: المبتدأ، والمبعث، والمغازي. وفي قسم المبتدأ يذكرون الدعوات والنبوات منذ آدم ونوح، ثم يركّزون على الخصوص على الدعوة الإبراهيمية، وعلى التجربة المكية في حياة أبي الأنبياء، حيث يصلون من طريق نبوة إسماعيل إلى نبوة محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ، وارث النبوة الإبراهيمية، وآخر الأنبياء في العالم. ويعرضُ القسمُ الثاني -قسم المبعث- لنموذج النبوة الجديدة، وجوهر ذاك النموذج ومقتضياته. في حين يركّز القسم الثالث -قسم المغازي- على أحداث قيام الأمة الجديدة(صحيفة المدينة) الموكول إليها إنفاذ المشروع الإلهي في الزمان. أمّا كُتّاب التاريخ منذ القرنين الثالث والرابع للهجرة؛ فإنهم يبدأون كتبهم باقتباس قسم المبتدأ من السيرة النبوية، ويتفرع على جُزء قصص الأنبياء، والنبوة الإبراهيمية والإسماعيلية فالمحمدية، قسمٌ آخر سُلطوي إذا صحَّ التعبير. فالتوريث والاستخلافُ يتخذ لدى المؤرّخين المسلمين صبغة دنيوية أو تاريخية؛ ذلك أنَّ أمة محمدٍ ما ورثت الدعوة أو الدين وحسْب؛ بل ورثت مقتضياتهما الواقعية -أو المقتضيات التاريخية للمشروع وهو المُلك- من الأمَم والإمبراطوريات السابقة، وآخرها قبل الإسلام إمبراطوريتا الروم والفرس؛ فإذا كان معنى تحقُّق الأمة لدى كُتّاب السيرة (تبعاً للقرآن) هو وراثة الدعوة والتبليغ والسعْي للتطابُق بين أمة الإجابة وأمة الدعوة على مدى الزمان؛ فإنّ المؤرّخ مهتمٌّ بتحقُّق الأمة في التاريخ، من طريق إنفاذ مقتضيات الاستخلاف، وهذا معنى تسمية السلطة الإسلامية:

خلافة؛ أي أنها الأمة المستخلفة في هذا العالم، والتي استَبدلت بأمم الطاغوت والسطوة والسيطرة، فمفرد أو مصطلح: **الخلافة**، والذي تجلّى في "الأمة من دون الناس" هو الجامعُ بين المستويين: المستوى الدعوي المهدوي، والمستوى السياسي والاستراتيجي الزماني.

- II -

بين الأمة والدولة

عندما توفّي رسول الله صلواتُ الله وسلامُهُ عليه في العام الحادي عشر للهجرة، كانت **الأمة** بمستوييها حاضرةً في الوعي والواقع؛ هناك من جهة أمة الإسلام، القائمة على القرآن والدعوة، وهناك من جهةٍ أخرى "الأمة من دون الناس"، والتي أُطلقت عليها أسماء دار الإسلام، ودولة المسلمين، والخلافة. وما أمكن التمييزُ بوضوحٍ بين المستويين وقتَها؛ لأنّ الأمرين أو المستويين اجتمعا في جماعة المدينة أو دار الإسلام أو الخلافة، وهناك من يذهب إلى أنّ الوعي بالمستوى الأول لدى الصحابة كانت له اليدُ العليا على اعتبارات المستوى الثاني، والدليلُ على ذلك حرصُ أبي بكرٍ على إخماد الردّة، وتعليلُهُ لذلك بأنّ هؤلاء منعوا الزكاة التي كانوا يؤدّونها لرسول الله، فلا بُدَّ من قتالهم ليعودوا إلى أدائها مهما كلّف الأمر؛ لأن "الخلافة" مؤتمنةٌ ليس على الكيان الذي قام وحسْب؛ بل هي مؤتمنةٌ على الدين أيضاً، والزكاةُ من فرائضه، والخلافةُ عن الرسول تقتضي صَونَ دينه وأُمّته. وهناك من يقول: بل إنّ إجراءَ أبي بكرٍ ضدّ المرَتدين بدا ضرورياً خوفاً على الكيان البادئ بالتبلوُر والسوادِ، ويستدلُّ أولئك على هذا الأمر أيضاً بأنَّ أبا بكرٍ -وقبل أن ينتهي من حرب المرتدين- أطلق حركة الفتوح التي نشرت -وفي أقل من ثلاثة عقودٍ- السيطرة العربية الإسلامية على سائر أرجاء المشرق، مادَّة ظلال تلك "الدولة" الجديدة في النواحي التي كانت مستقراً ومدىً لإمبراطوريتي الفرس والروم، فالفتوحات كانت من ضرورات الدولة وليس الدين.

وهناك فريقٌ ثالثٌ يرى أنّ هذه التفرقة بين "الأمتين" في ذاك الزمان عَبَثٌ؛ لأنّ "مشروعية" ذاك الكيان وفتوحاته، بل وحقّ قيادته حتّى في السيطرة الداخلية؛ كُلُّ ذلك كان قائماً على الدين الجديد، فالخلفاء الراشدون (والتلقيب ديني) ما كانوا هم السادة في دنيا العرب قبل الإسلام، وإنما أطاعهم الناس؛ لأنهم خلفوا النبيَّ في قيادة الأمة الجديدة، وهم من جانبهم كانوا يفهمون مهمتهم على هذا النحو، أوَ لم يقل سعد بن أبي وقّاص أو رسولُهُ لقائد جيش الفرس قبل القادسية: "إنّ محمداً جاء باستخلاف العرب، وتوريثهم الأرض.. فالله ابتعثنا، والله جاء بنا لنُخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها، ومن جَور الأديان إلى عدل الإسلام"؟! فالدين الجديد هو الذي أنشأ الدولة، وهو الذي أعطاها أو أعطى قيادتها "المشروعية" في الفتح والغَلبة، وليس بالمشيئة الإلهية العامة وحسْب؛ بل ولأنهم قائمون على الدعوة ونشر الدين، باعتبارهم الأُمَّة ومقتضياتها مثالهم الأعلى في شعارهم الديني؛ ولذا ما اعترض من المسلمين أحدٌ

على إطلاق الخلفاء على أنفسهم لقب "خليفة الله" على النقود والمسكوكات، وفي الرسائل إلى الملوك، كما في التخاطُب مع الجنود والعامة، فالمشروعية - التي اصطنعت الأمة ووحدتها ومشروعها - دينيةٌ أو إسلامية، بغضِّ النظر عمَّا إذا كان "المشرِوعُ" الديني يقتضي الدولة ويقتضي فتوحاتها، والاستمرار في مدّ السيطرة على العالم. ومن الأدلة على الطبيعة الدينية للأمة ومشروعها الصراعُ الذي نشب على السلطة بين الأمويين والعباسيين؛ فقد قلنا من قبل: إنّ الدين هو الذي مكَّنَ الراشدين، الذين لم يكونوا سادة في قريش أو العرب من تسنُّم كرسيّ الخلافة؛ بل وهو الذي مكَّن للأمويين، إلى جانب عوامل أُخرى تتصل بالتوازُنات القبَلية. وكما سبق القول؛ فإنّ الأمويين ما احتجوا لشرعيتهم بحججٍ قبَلية أو سياسية؛ بل بحُججٍ دينية عندما اعتبروا أنفسَهُم "خُلفاء الله" أي قادة الأمة المستخلفة على المشروع الإلهي، وقد كانت حُجَجُهُمْ تلك هي سبب زوالهم أيضاً؛ فقد حاجَّهُمْ الطالبيون والعباسيون بأنهم الأقربُ إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؛ ولذا فإنّ من حقّهم أن يقودوا المشروع الديني والسلطوي أو المشروع السُلطوي الحارس للمشروع الديني للأمة المستخلفة، وقد نجحوا في هزيمة الأمويين؛ لأنّ جمهور المسلمين اعتبروا أنّ دعواهم في قيادة المشروع أقوى من الدعوى الأموية.

على أنّ التجربة التاريخية للأُمّة كانت من التعقيد والتركيب؛ بحيث كان هناك فريقٌ من الثوار والمتكلمين في القرنين الأول والثاني رأى أنّ "الأمة" ليست بحاجةٍ إلى دولةٍ لممارسة وظائفها الدينية والاستخلافية. ولنستعدْ النقاش من طرفه الأول؛ فقد كان مستند المشروعية لدى السلطة الإسلامية مزدوجا؛ أي أنّ مبرّر وجودها وحقّها في السيطرة قيامها على "مشروع" الأمة في الاستخلافِ لنُصرة الإسلام ونشْره، ومن جهةٍ أُخرى؛ فإنّ مُعارضتها أو الخروجَ عليها يُحدِثُ فتنة في الأمة، تؤثّر سلباً على الدين. أمّا المحكِّمة -أصحاب شعار: لا حُكْم إلاّ لله- فرأوا أنّ التفرق الحاصل في الأمة سببه السلطة المعطِّلة لأحكام الدين، والحائلة دون انتشاره. وفي العصر العباسي الأول ظهر متكلمون -مثل أبي بكر الأصمّ وضرار بن عمرو و"صوفية المعتزلة"- قالوا: إنّ نبوة محمد - صلى الله عليه وسلم - لا شأن لها بالمُلْك والسطوة والسيطرة، وإنه "إذا تكافّ الناسُ عن التظالم استغنوا عن السلطان"، وهذ التوجُّهُ اللاسُلطوي - وإن بقي أقليا وهامشياً - يعتبر أنّ الأمة دينٌ ودعوةٌ وبشرٌ يعيشون ويعمِلون لهما احتساباً، ومؤدَّى ذلك أنّ الإسلام ليس بحاجةٍ إلى دولةٍ لأداء رسالته تجاه العالم!

إنما منذ القرن الرابع الهجري، داخلت التجربة التاريخية للأمة عوامل وعناصر خفّفت من التشابك والاشتباك، وضاءلت من درجة التوتُّر بين الأمة والدولة والمشروع، فمن جهة استقلّ المجالُ الديني عن المجال السياسي السلطوي بالتدريج، وسلّم بذلك الطرفان: المؤسسة السياسية، والمؤسسة الدينية. ومن جهةٍ أُخرى ضعُفت الخلافةُ أو السلطة الإمبراطورية الواحدة، وظهرت الدويلات أو السلطنات، وبذلك ما عادت الخلافة تستطيعُ ادّعاء حماية الدين أو تمثيل الإسلام تُجاه العالم وحدها، وصارت السلطنات تستند في مشروعيتها إلى القوة والشوكة والقدرة على حماية السلم الداخلي، والدفاع ضدّ الخارج،

وما قال أحدٌ نتيجة ذلك: إنه لم تعد هناك أمة، أو ما عادت هناك دار إسلام، وبذلك صارت "الأمة الإسلامية" مترامية الأطراف، ومرتبطة بالبشر وليس بالدار أو بالدولة، دون أن يقلّل ذلك من حرص السلطنات أو الدويلات بالطبع على الانتساب للإسلام أو الانضواء في أمته.

- III -

الأمة والدولة وعلاقات الخارج والداخل

لا يمكن القول: إنّ الأمّة المهدوية التي أنشأها الإسلام، واستخلفها على الدين ونشره وتبليغه، كانت تقتضي حُكْماً نشأة الإمبراطورية الإسلامية؛ لكنّ الدولة قامت في صيغة "الخلافة" ، وهي التي قادت المشروع منفردة على مدى حوالي القرنين من الزمان، مُحاولة التوفيق بين ضرورات التكليف والاستخلاف، ومقتضيات وضرورات الدولة.

وما دام الأمر كذلك؛ فإنّ الذي ينبغي البدءُ به النظر في الرؤية القرآنية للعلائق، ثم كيف تجلّى اعتبارُها في عمل الدولة ثم أعمال الدُعاة، والعلاقات الدينية والثقافية والحضارية عبر التاريخ، فالرؤية القرآنية للعلائق بين البشر تقومُ على "التعارف" ، والتعارُفُ هو تبادُلٌ للاعتراف، وهناك مقياسٌ إنسانيٌّ كبيرٌ هو ما سُمّي بالمعروف؛ أي طرائق التفكير والسلوك والتعامل التي تستند إلى العقل والمصالح المشتركة والأعراف العامة بين الناس، وهكذا يكونُ من ضمن "التعارُف" القرآني البحث عن المشتركات، وفي هذا السياق نفهم مبدأ " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" ، ومعنى اعتباره جزءًا من صفات الأمة الإسلامية وخصائصها: (كنتم خير أمةٍ أُخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله) (سورة آل عمران: 110. وقارن بآل عمران: 114، والأعراف: 157، والتوبة: 112 ،71، والحج: 41، ولقمان: 17). فالمعروفُ هو المشترك المقبول من سائر الناس، والمنكر هو الذي يشترك الجميعُ في رفضه وإدانته من وجوه التفكير والقول والعمل، ولكي يتأهَّل المسلمون للوراثة والاستخلاف والإظهار وتحقيق موعود الله: (لتكونوا شهداء على الناس ويكونَ الرسول عليكم شهيدا) (سورة البقرة: 143)؛ يكون عليهم -وتأسيساً على المشتركات- أن يتقدموا في مسائل الفضائل والسلوك، أو "فضائل المعروف" ؛ ففي القرآن الكريم في مجال أمر المؤمنين: (فاستبقوا الخيرات) (سورة المائدة: 5)؛ بمعنى أنّ الخيرات محدَّدة، وهي- كما استظهرتُ في مقالتي بالعدد رقم 28 من "التسامُح"- سبع فضائل أو قيم: المساواة، والكرامة، والتعارُف، والرحمة، والعدالة، والخير العام، والاحتساب، وإلى جانب تقصُّد التفكير بالخيرات والعمل بمقتضى قيمها، هناك الخطاب الإلهي لتربية المسلمين في مسائل التعامُل مع الشركاء في الدين الإبراهيمي: (يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمةٍ سواءٍ بيننا وبينكم ألاّ نعبد إلاّ الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضُنا بعضاً أرباباً من دون الله؛ فإنْ تولَّوا فقولوا: اشهدوا بأنّا مسلمون)(سورة آل عمران: 6). وهكذا فهناك خطابان إلى الأمة المهدية، الخطاب العامّ المتعلّق بوحدة البشرية، وضرورة التوجُّه إليها، والخطاب المتعلّق بأهل الكتاب، أهل

الشراكة الأصيلة في الدين الإبراهيمي. والعلاقة الثانية هذه جدلية قبل أن تكونَ جدالية، وإن لم تَخْلُ من جدال، ويبدو ذلك في إرشادات أسلوب الحوار. هناك من جهة أسلوب الخطاب العامّ: (ادعُ إلى سبيل ربّك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلْهم بالتي هي أحسن) (سورة النحل: 125). وهناك من جهةٍ أخرى النقاش الخاصّ مع أهل الكتاب: (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلاّ بالتي هي أحسَن) (سورة العنكبوت: 46)؛ وذلك لأنّ المشتركات أكبر في الدين والتوحيد والقيم العامّة والكبرى المتعلقة بغائية الحياة البشرية، في ظلّ إجلال الله عزّ وجلّ وعبادته.

لقد كان هذا الخطابُ الدعويُّ المهدويُّ ظاهراً وواضحاً في أذهان رجالات النُخْبة السياسية من قُريش وغيرها في عصرِ الراشدين، وما بعد عصر الراشدين. لكنّ للدولة ضروراتها التي لم تُمكّن دائماً من قَوْد الخطاب الدعويّ العامّ إلى نهاياته. فقد بدأت الفتوحات التي اقتضت صداماً عسكرياً طويل المدى بثلاث أُمَمٍ ودُوَل: الروم والفرس والتُرك. والرومُ مسيحيون، والفُرس والتُرك زرادشتيون (مجوس)، وشامانيون (بوذيون) وأتباع دياناتٍ أخرى؛ بيد أنّ القتال ما فرَّق فكرةً وأسلوباً بين هذه الأمم. وبعكس ما يزعُمُ المستشرقون الأوائل؛ فإنّ الإسلام ما انتشر بالسيف؛ بل الأحرى القول: إن السيف أعاق حركة الدعوة وتقدُّمها، وفي أوساط المسيحيين قبل الأوساط الأخرى. وفي أواسط العصر الأموي كان المؤرّخون المسلمون ما يزالون ينقلون أخبار المتذمّرين من المسلمين الجدد، الذين أصرَّ الولاة على استمرار أخْذ الجزية منهم رغم إسلامهم، تارةً بحجة أنّ إسلامهم غير صحيح، أو أنّ مالية الدولة تتأثر بإسقاط التبعات عنهم. إنما حتى في هذه الحقبة المبكّرة؛ حيث لم تكن النُخَبُ الدينية الدعوية قد نضجت بعد؛ فإنّ أهل الدعوة (من المُرجئة) بخراسان وأذربيجان وبلاد ما وراء النهر؛ هم الذين تكفلوا بنقل شكوى المسلمين الجدد إلى أمير المؤمنين بدمشق، ومما له دلالتُهُ أنه عند اضطراب الأمور في أواخر عهد الدولة الأموية؛ فإنّ هؤلاء(المرجئة) وجدوا أنفُسَهُمْ إلى جانب التُرك في التمرُّد على السيطرة الأموية، وما فهم المؤرّخون الموقف وقتَها على أنه موقفٌ دعوي؛ بل أعادوهُ إلى انقسام "عرب خراسان" بين الأمويين والعبّاسيين؛ بيد أنه حتى لو كان الأمر كذلك؛ فإنّ الصراع على السلطة في تلك الآونة هو الذي أخَّرَ التحول باتجاه الإسلام بين الشعوب التركية، وهكذا فالدولة (حتى عندما كانت خلافة مهدوية)، ما أسهمت دائماً في حركة تقدم الدعوة باتّجاه تلاقي أمة الإجابة مع أمة الدعوة، ضمن "وحدة العالم" التي قال بها الإسلام.

وقد كان لارتباط الدولة بالحرب- من أجل نشر السيطرة الإمبراطورية وحماية الحدود والأمن- أثرٌ آخر بقي قوياً وفاعلاً منذ القرن الأول الهجري وإلى مشارف الأزمنة الحديثة؛ إذ ظهرت وسادت مقولة دار الإسلام أو السلام ودار الحرب أو الكفر، وهي مقولةٌ تتجاوزُ وقائع الصراع على الأرض وتأمين الحدود؛ لتُصبحَ حاجزاً نفسياً وتنظيماً قانونياً، نظَّر له الفقهاءُ في القرنِ الثاني في "كتب السيَر"، ووُضعت له أنظمةٌ وأحكامٌ جرى تخليدُها، وتجاوزت مسألة أهل الكتاب وخصوصيتهم في دين الدعوة والخطاب

الدعوي العامّ، وحتّى نظام أهل الذمة الذي صيغت تفاصيلهُ في القرنين الثاني والثالث للهجرة، ونُسبت إلى"عهد عمر"، ما كان له مبرِّرٌ قويٌّ أو دائم إذا كان "لهم ما لنا وعليهم ما علينا" كما جاءِ في الأثر النبوي، وقد ظلّ الفقهاء الكبار في القرن الثاني الهجري يرفضون جهاد الطلَب، أو الحرب الهجومية؛ باعتبار أنّ الدفاع عن الدين والأمة لا يقتضيانها، ولأنّ الله سبحانه بعث محمداً هادياً ولم يبعثْهُ جابياً.

إنما من جهةٍ أُخرى، عندما ظهر المتكلمون والفقهاء في القرن الثاني، وازدادت استقلاليتهم في الثالث عن ضرورات الدولة، ما ابتعدوا كثيراً عن " إدارة الدولة"؛ فالمتكلمون انصرفوا لمجادلة أرباب الأديان وتأليف كتب ليس في دعوتهم؛ بل في الردِّ عليهم ودحْض عقائدهم، والفقهاء انصرفوا لاشتراع تنظيمات تعطيهم حريات دينية وقانونية واجتماعية؛ لكنها تُبعدُهُم عن الإسلام من طريق الأسوار التي تضعُها من حولهم، ولأنّ الحرب ليست حالة دائمة وكذلك الكفر، ولأنّ علاقات الدولة بالخارج تنوَّعت، وما كان ميزانها على الدوام الحرب أو الكفر؛ فإنّ الفقهاء اضطروا للاشتراع لدُورٍ أُخرى مثل العهد والمُوادعة والتوقُّف، فبدوا تابعين في تنظيرهم على الدوام للدولة وإجراءاتها وضروراتها. وهذا معنى تنظير المؤرّخين في القرنين الثالث والرابع للهجرة للوراثة والاستخلاف، باعتبارهما لا يتناولان النبوة والدين فحسْب؛ بل والمُلْك أيضا، وقد ظلّت هذه الفكرة من القوة؛ بحيث إنّ العثمانيين- وبعد أن تراجعت فكرةُ الخلافة أو استمداد المشروعية عن طريقها - عمدوا إلى تلقيب سلاطينهم بالغُزاة؛ أي أنّ الغزو والقتال هو مسوِّغ المشروعية، وليس القيام على الدعوة ومقتضياتها، وإذا تأمَّلنا مواطن الفتوح والغزو بالمشرق والمغرب؛ نجدُ أنّ الإسلام إنما انتشر في البيئات التي لم تصل إليها سيطرةُ الدولة الإسلامية (من طريق التجارة والدعوة)، قبل أن ينتشر أو يسود في النواحي الخاضعة لسيطرة دولة الإسلام.

- IV -

أطلّت الأزمنة الحديثةُ على "دار الإسلام" وقد انحسرت أطرافُها عن البقاعِ والمواطن والمجالات التي استولى عليها المسلمون بالفتح، وظلّت الدولة الإسلامية ونُخبها الفقهية تتعاملُ معها باعتبار أنّ سكّانها الأصليين الذين لم يعتنقوا الإسلام هم أهل ذمةٍ أو استئمان؛ بيد أنّ الإسلام كان قد انتشر في بقاعٍ شاسعةٍ ما وصلت إليها سطوة المسلمين وسيطرتهم؛ بيد أنّ هذا ليس التغيير الوحيد أوالمتغيّر البارز الوحيد؛ فالسلطة في دار الإسلام ما بقيت في أيدي النخبة العربية الأولى وأعقابها؛ بل سُرعان ما سيطر المسلمون الجدد من سائر الشعوب والأُمَم الشرقية والغربية على السلطة والثقافة وعلوم الإسلام الفقهية والكلامية وحتّى اللغوية والأدبية، فسادت المُساواة والسواسية الإسلامية في دار الإسلِام، وفيما وراءها، وصارت "المدرسة" الإسلامية بنظام تعليمها المتقدّم دار علوم العالمِ لما يزيد على العشرة قرون، وهكذا تجاوزت قوة الإسلام الدعوية- وبالوعْي القوي- كلّ العوائق والعراقيل، وظهر هناك من يقول: إنّ "دار الإسلام" لا تقتصر على المواطن التي يحكمها المسلمون؛ بل إنها تشمل تلك المواطن التي تسودُها الثقافة الإسلامية، وعندما كان

الاستعمار الأوروبي يتقدم بخطواتٍ متسارعة بعد القرن الثامن عشر في سائر ديار الإسلام؛ كانت الثقافة الإسلامية المقترنة بحركة الدعوة تنتشر في أقاليم جديدة في آسيا وإفريقيا. ولو تأملنا الأمر بشيء من الدقّة- في ظلّ النقاش المُسْتعر اليوم بأوروبا وأمريكا حول استعصاء المسلمين في المهاجر على الاندماج- لوجدْنا أنّ هذه الجيوب المكوَّنة من جالياتٍ مسلمةٍ مهاجرة تحولت إلى مجتمعاتٍ شاسعة تَعُدُّ عشرات الملايين، خلال حوالي نصف القرن؛ في حين لا- يبلُغُ عددُ المسلمين الباقين في البلقان وشرق أوروبا الخمسة ملايين بعد ستة قرونٍ ونيِّفٍ على الفتْح العثماني لتلك الأصقاع. وهكذا فإنّ التاريخ يعطينا درساً لا تُعلمُنا إياه عشراتُ الحروب والفتوحات؛ وهو أنّ الإسلام ينتشر بالدعوة والقُدْوة والعيش المُسالم والوَدود، أكثر بكثير مما ينتشر بالتجهُّم ورسْم الحدود، وقد قال المستشرق البريطاني توماس أرنولد، في كتابه "الدعوة إلى الإسلام" والمؤلَّف قبل زُهاء القرن: إنّ الإسلام يكاد يكون الدين الوحيد الذي لا يرتبط انتشاره بأيّ ضغوطٍ من أيّ نوع، كما أنه الدين الوحيد الذي لا يزول من المواطن التي انتشر فيها إلّا بالإبادة أو التهجير القسْري.

بيد أنّ هناك مسألةً أُخرى بالغة الأهمية، وتتّصل بالمعنى الأول للدين والدعوة والميراث والاستخلاف؛ فالإسلام مشروعُ أمةٍ، ولا يمتدُّ وينتشر إشعاعُهُ إلّا إذا بقي كذلك أو جرى التعامُلُ معه على هذا الأساس؛ فالدولُ التي قامت باسمه كانت حاجة طبيعية لهذا الشعب أو ذاك كما في سائر أنحاء العالم، وهي لم تؤثّر تأثيراً كبيراً في نشره أو تثبيته؛ وهذا إنّ لم تؤثّر سِلباً في ذلك كما سبق ذكْرُهُ في عدة مناسبات. إنما الأهمُّ من ذلك أنّ المؤسَّسة الدينية القائمة على رسالته أو دعوته بالدعوى وبالوعي وبالوظيفة - ما أسهمت إسهاماً أساسياً في نشره وتسويده؛ وإنما اقتصر دورُها على تقاسُم السلطة الرمزية والفعلية مع المؤسسة السياسية في دار الإسلام ذاتها، فظلّ انتشار الإسلام قصْراً على مساعي الأفراد والجماعات التي أنجزت المُهمّة بالسلوك وبالقدوة وبالوعي والعيش الودود. يأتي "المملوك" إلى دار الإسلام رقيقاً ضعيفاً مستعبَداً، فيدخل في جماعة المسلمين، ويتشرب تعاليم "المعروف" المتمثلة في المساواة والحرية والكرامة والرحمة والخير العامّ؛ فإذا هو خلال عقدين أو ثلاثة ليس حراً ولا- مثقّفاً وحسْب؛ بل ويُصبحُ حاكماً أيضاً بالسواسية الإسلامية الدامجة والمستوعبة، والتي تكْسر العقبات، وتُزيل كلَّ العوائق، وتنشرُ روح السماح والتسامُح التي تُغيِّر القلوب والعقول.

***

ما انتشر الإسلام إذن بقوة الدولة التي قامت باسمه، ولا انتشر بالمؤسسة الدينية القويةٍ التي تبلْورت بسُرعةٍ وتولّت مهامّ جليلة ضمن جماعة المسلمين، وما كان ذلك مُصادفة ولا عبثاً. ورغم أنّ المسلمين اعتقدوا منذ البداية أنهم الأُمةُ المستخلفة -بمعنى هداية سائر الناس إلى الإسلام- لكنّ الذي يتتبع الخطاب القرآني العامّ يُلاحظُ -لأول وهلةٍ- أنّ القرآن يُقرُّ ويدعو بدءًا ونهاية إلى التعارُف وإقامة الشراكات على أساس الندية وقيم المعروف أو المشترَك أو المُتعارَف عليه بين بني البشر، سواءٌ أسْلمَ الناس أو لم يُسْلموا، وهذا مقتضى ومنطق الاستباق في الخيرات، ومقتضى ومنطق الدعوة بالحُسنى وإلى الحُسنى، وهو

أيضاً مقتضى قوله صلواتُ الله وسلامُهُ عليه: إنكم لا تَسَعون الناس بأموالكم فسَعُوهُم بأخلاقكم، فقبول الآخَر على ما هو عليه، والتعامُل معه بالمعروف والشراكة، هو سرُّ قوة الإسلام، وقوة معنى الأمة فيه. وصحيحٌ أنّ المجتمعات والدول والأمَم - كما ذكر القرآن - تتدافعُ وتلجأ إلى القوة لتثبيت المصالح أو اكتسابها؛ لكنّ قوة الدين- والإسلام على الخصوص- لا علاقة وثيقة لها باعتبارات السلطة المادية اقتصاداً أو حرباً أو سياسة، وهذا ما تكشفُهُ تجاربُ التاريخ، وتكشفُهُ على الخصوص التحديات التي يواجهُها الإسلام والمسلمون في الأزمنة الحديثة والمُعاصرة، ففي حين يُعاني المسلمون في دولهم وكياناتهم من مشكلات الحداثة والهيمنة والتبعية؛ تنتشر "الأمة" في أنحاء المعمورة، وجهات العالم الأربع، متجاوزةً "دار الإسلام" أو مُحوِّلة العالم إلى دارٍ لها، رغم "تكالب الأمم" عليها. وهذا يعني أنّ مقاييس التقدم بالنسبة للدول والأمَم هي غير مقاييس الدين، وقد ضاق كثيرون منا ذرْعاً بما يتعرض له البشر والحجر في ديارنا منذ أكثر من مائتي عام، وقالوا: متى نَصْرُ الله؟ ونصر الله قريبٌ بالمعنيين القيمي والتاريخي، ولن تُفلح في الوصول إلى حلولٍ للمشكِلات دوراتُ العنف الأهوج، ولا انتحارياتُ نفاد الصبر، وتبقى أُمتنا هي الأمة المستخلفة، بأخلاق المعروف، وبالاستباق إلى الخير، وبثُلاثية: العقل والعدل والأخلاق، ولدينا المفتتح القرآني الدعوي: (يا أيها النبيُّ إنّا أرسلْناك شاهداً ومبشِّرا ونذيرا. وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيرا. وبشر المؤمنين بأنَّ لهم من الله فضلاً كبيرا)(سورة الأحزاب: 47-45). كما أنّ لدينا خطابَ الاكتمال القرآني: (قد جاءكُمْ من الله نورٌ وكتابٌ مُبين. يهدي به الله من اتّبع رضوانَهُ سُبُلَ السلام ويخرجُهُم من الظلُمات إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صراطٍ مستقيم)(المائدة: ١٥-١٦)، فالأمْرُ أمْرُ حقٍ واستحقاقٍ، وبين هذين الأمرين تقعُ مساعي الأمة المستخلفة العاملة على بلوغ "دار السلام" مع العالم ومع النفس.

****

الحواشي:

*) مفكر وأكاديمي من لبنان، ومستشار تحرير مجلة التسامح.